جامعة ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

من إعداد الطالبة:

- خروبي نوية

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 17 /2019/06

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/سلامي أحمد (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

أ.د/ دويس محمد الطيب (أستاذ, جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا

أ.د/ بن قانة اسماعيل(أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

إهــداء

اهدي ثمرة جهدي إلى:

من بلغ الرسالة وأدى الأمانة. ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى نبع الحنان وبحر الأمان التي رفقتني دعواتها دائما إلى القلب الناصح بالبياض إلى "أمي الغالية "

من تعب وضحى من أجلي، إلى الذي سهل لي طريق العلم والمعرفة وعلمني الصبر وحب الخير "أبي العزيز "

إلى الأنوار التي نارت بيتنا وجعلته جميلا لي" إخوتي وأخواتي "

إلى الأصدقاء والصديقات الأحبة وزملاء الدراسة.

إلى كل من سعدني من قريب أو بعيد.

إلى كل من كتبهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

نوية.

شكر وعرفان

﴿فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون﴾

سورة البقرة الاية 152

الحمد الله نحمده ونشكره على توفيقه لي وإلهامه لي هبة الصبر وتحميل عناء هذا المشوار إلى نهايته

أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ (دويس محمد طيب) لقبوله الإشراف على هذا العمل وسعة صدري وصبره

كما أتقدم بالشكر للأستاذ خويلد إبراهيم على ما قدمه لي من مساعدة لإنجاز هذا العمل دون ان ننسي لجنة المناقشة.

وخيرا اشكر جميع من ساعدني وسندني لإنجاز هذا البحث.

فشكر لكم جميعا.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وتحديد أثر الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، ولتحقيق هذا الغرض استخدام الانحدار الخطي البسط خلال الفترة (1980-2017)، وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة في الدراسة.

وقد أشارت النتائج الانحدار إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وعلى ضوء اختبارات التي أشارت أيضا إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في كلا المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي ،النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الخام، الانحدار الخطي البسط.

Abstract:

This study aims to test an attempt to determine the impact between government expenditure and economic growth in Algeria. To achieve this purpose of the using linear regression was applied during the period (1980-2017), The smaller squares method was applied in the study.

The regression results indicated a positive correlation between government expenditure and economic growth in Algeria, and in the light of tests which also indicated that there was no intrinsic correlation of errors in both variables.

Key words: Government Expenditure, Economic Growth; Gross Domestic Product; Linear regression rugs.

قائمة المحتويات

الإهداء	III
شكر و عرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول:مدخل مفاهيمي للإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي.	1
المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي.	2
المبحث الثاني:الدارسات السابقة تبين المشاكل الاقتصادية	11
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر	20
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات	20
المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج	26
الخاتمة	38
المراجع	41
الملاحق	44
الفهرس	48

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	ملخص دراسات السابقة	16
1-2	تطور الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي	22
2-2	الإحصاءات الوصفية لكل من الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي	23
3-2	تقدير النموذج	26
4-2	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	28
5-2	اختبار ثبات تباين الأخطاء	29
6-2	مصورة ارتباط الأخطاء	30
7-2	نتائج تطبيق النموذج	31
8-2	نتائج تقدير النموذج المعدل بسيرورة أخطاء تتبع $AR(1)$	32
9-2	عرض نتائج الاختبارات الاحصائية للنموذج	32
10-2	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	33
11-2	اختبار ثبات الأخطاء	34
12-2	مصورة ارتباط الذاتي	34
13-2	اختبارات قياسية لمستقل	35

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مراحل النمو لرستو	8
2-1	العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	10
1-2	تطور التاريخي لمتغيرات	24
2-2	توزيع بواقي التقدير	29
3-2	منطقة القبول أو الرفض dw	31
4-2	توزيع بواقي التقدير	33

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	نتائج تقدير النموذج المعدل سيرورة أخطاء تتبع MA(1)	44
2	نتائج تقدير النموذج المعدل سيرورة أخطاء تتبع AR(2)	45
3	نتائج تقدير النموذج المعدل سيرورة أخطاء تتبع AR(3)	46

مـقـدمـة

أولا: توطئة

تستهدف معظم السياسات الاقتصادية للدول على المستوى الكلي تحقيق قفزات نوعية في مجال النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الرفع المستمر لحجم الناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني الخام، لذا يعتبر النمو الاقتصادي المتأتي من تزايد الناتج الداخلي الخام أحد المواضيع موضع الدراسة والبحث للوصول إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة والمساعدة على تحقيق هذا النمو الاقتصادي وبمعدلات مرتفعة.

حددت مختلف النظريات الاقتصادية العديد من العوامل المؤثرة في زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام، ولعل أبرز هذه العوامل هي حجم رؤوس الأموال التي يتم صرفها داخل اقتصاد دولة ما أو ما يسمى بالنفقات، وهذه النفقات تنقسم إلى نفقات الاستثمار ونفقات التسيير، وتعتبر الدولة من أهم المساهمين في هذه النفقات خاصة في الدول التي يوصف اقتصادها باقتصاد الريع، أي أن الدولة هي صاحبة حصة الأسد من النفقات، لذا يمكن تسمية هذه النفقات بالنفقات الحكومية وهو العامل الذي قمنا باختياره لاختبار مدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي على مستوى كل دولة.

يعد الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لبلوغ أهدافها، والوسيلة التي تتيح لحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تسعي كل دولة من دول العالم وخاصة النامية منها إلى تبين اقتصاديتها في ظل الحراك الكبير الذي تعرفه الساحة الاقتصادية الدولية.

تتميز الجزائر كغيرها من الدول بنظام ميزاني مميز في الاهتمام بجانب النفقات ، والتي بدورها عرفت عدة أزمات الاقتصادية كالأزمة البترولية سنة 1986التي أزمت الأوضاع الاقتصادية ،حيث عرفت الألفية الثالثة ارتفاع كبير لأسعار المحروقات مما أنعش إيرادات الصادرات ،لذا قررت الحكومة إتباع سياسة اتفاقية توسعية وقد ترجمت في أربع برامج مالية ،حيث كانت البداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)،وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)،برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)،وفي السنوات (2015-2017) شهدت الجزائر انخفاض في أسعار البترول وهذا ما أدى إلى تدني مستوى الإنفاق الحكومي .

من هذا المنطلق تزايد في الآونة الأخيرة بدراسة نظريات النفقة العامة التي بحثت في آليات الإنفاق الحكومي وكذا علاقة بالنمو الاقتصادي ،وبذلك أصبح الإنفاق الحكومي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد نظرا للدور الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية ، فهو يعتبر أحد وأهم أدوات الساسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق النمو و التوازن الاقتصادي ، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية و بالأخص الناتج المحلي الإجمالي الذي

يعد من أكثر المقاييس شيوعا و استخداما لقياس الأداء الاقتصادي ، وبالتالي فان سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي .

ثانيا: الإشكالية

ترتكز هذه الدراسة على حالة الجزائر المتميزة بهيمنة مداخيل النفط على إيرادات الجزائر وكذا المساهمة الكبيرة لميزانية الحكومة في حجم الإنفاق في جانب التسيير والاستثمار، حيث يخضع أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي العديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى النتائج مختلفة، ومن هذا المنطلق تبرز لنا الإشكالية التالية:

ما مدى أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف النمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام مرتبط بنمو النفقات الحكومية في الجزائر؟
2. هل هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام والنفقات الحكومية في الجزائر؟
3. ما هي طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام والنفقات الحكومية في الجزائر؟

ثالثا:الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية سوف نعتمد في ذلك على اختبار الفرضيات التالية:

1. يتأثر النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج الداخلي الخام بمستوى نفقات الحكومة في الجزائر؛
2. توجد علاقة سببية مستقرة وموجبة وباتجاه واحد بين النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج الداخلي الخام والنفقات الحكومية؛
3. العلاقة بين النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج الداخلي الخام حقيقي والنفقات الحكومية ذات طبيعة حدية.

الفرضيات الإجرائية للدراسة:

من أجل إثبات أو نفي صحة الفرضيات الدراسة لابد من ترجمة فرضيات الدراسة إلى فرضيات إجرائية (إحصائية) بغية الوقوف بشكل علمي ومنهجي على النتائج المتحصل عليها، وبالتالي يمكن صياغة الفرضيات السابقة كالآتي:

الفرضية الإجرائية العامة:

توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي).

الفرضيات الإجرائية الفرعية والتي تؤخذ مجموعة من الفرضيات ومنها:

1. يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء ؛
2. يوجد استقرار لسلسلة البواقي؛
3. يمكن القول إن النموذج قابل لتنبؤ في الفترة قصيرة المدى.

رابعاً:مبررات اختيار الموضوع

يمكن ذكر مجموعة من الأسباب جعلتنا نختار موضوع الدراسة الحالية والتي منها:

1. طبيعة التخصص اقتصاد الكمي الذي يفرض اختيار موضوع ذو طابع كمي؛
2. محاولة دراسة الاقتصاد الجزائري وخصوصاً العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي؛
3. محاولة الإلمام بالدراسات ذات الطابع الكي لاقتصاد الجزائر.

خامساً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز دورها المهم كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إعطاء نظرة حول أثار سياسة الإنفاق الحكومي المطبقة في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1980-2017.

سادساً: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على بعض مفاهيم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛
- تحليل ظاهرة تزايد النفقات الحكومي وأثارها؛
- محاولة بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

سابعاً: نطاق وحدود الدراسة

يمكن تلخيص حدود الدراسة في النقاط التالية:

– الإطار المكاني للدراسة على الدولة الجزائرية الذي توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، وذلك لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي اللذان يعبران من المؤشرات الاقتصادية المهمة؛

-الإطار الزماني فقد تم اختبار الفترة الممتدة من 1980الى غاية 2017 كون هذا المجال يعتبر كاف ومناسب لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية بالإضافة إلى توفير المعطيات الخاصة بالمتغيرات خلال هذه الفترة.

ثامناً:مرجعية البحث

أثناء انجاز هذا البحث استخدمت الأدوات الآتية:

- اعتماد عدة مراجع من كتب، مجالات، مذكرات، تقارير، ملتقيات، وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية؛
- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل حصول على البيانات الحديثة.

تاسعاً: المنهج المتبع

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي لشرح مختلف متغيرات الدراسة المحتملة في الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتوضح العلاقة الطردية بينهما، كما استخدمنا منهج القياسي لإثبات هذا أثر في الجزء التطبيقي.

عاشراً:صعوبات الدراسة

ان الصعوبات التي تلقيتها أثناء انجاز البحث، لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها في: التضارب الكبير في بعض البيانات والإحصاءات باختلاف مصادرها.

حادي عشر:هيكل البحث

سنحاول في دراستنا هذه الإحاطة بالموضوع من جانبية النظري والتطبيقي محافظين على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قد الامكان، حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين مسبوقة بمقدمة وتنتهي بخاتمة، فقد خصص الفصل الأول الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول يتطرق للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أسس ومفاهيم عامة، والمبحث الثاني خصص للدراسات السابقة.أما الفصل الثاني التطبيقي، فقد خصص لدراسة أثر الإنفاق الحكومي عن النمو الاقتصادي الذي تم تقسيمه أيضا إلى مبحثين الأول يتعلق بتقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة أما المبحث الثاني فخصص لعرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يُعد الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتُبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد. يُعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادي، فهو يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي من ناحية ويُعبر عن مدي تحسين رفاهية أفراد المجتمع من ناحية أخرى. سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما المبحث الأول ويتناول ماهية الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينهما، أما المبحث الثاني فسوف نخصصه للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

المبحث الأول:ماهية الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما

تعكس النفقات الحكومية دور الدولة وتطوره، حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية وأصبحت علم بارزا في النظرية المالية.

المطلب الأول :ماهية الإنفاق الحكومي

يُعرف الإنفاق الحكومي بأنه "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي على قصد إشباع حاجة عامة"، وكذلك بأنه" هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية بقصد تحقيق منفعة عامة". من خلال ما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي، الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل إشباع حاجات العامة. فإن هذا التعريف له ثلاث أركان يستوجب توفرها وهي:

1. الشكل النقدي للنفقة الحكومية:وهي تتخذ طابعا نقديا، أي يتم في صورة تدفقات نقدية وذلك للتحقيق العدالة بين إفراد المجتمع في تقويم جهودهم؛
2. يقوم بإنفاقها شخص معنوي العام:يجب ان يصدر من شخص معنويا يعني الدولة أو الجماعات المحلية الذي ينفقه أشخاص طبيعيون كتبرعات الإفراد لبناء مستشفى؛
3. هدف النفقة الحكومية العام هو إشباع حاجة العامة إي تحقيق الصالح العام للمجتمع حيث يستفيد إفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة.

هناك العديد من التقسيمات[1]التي تحدد بنيان الإنفاق الحكومي، وسوف يتم تقسيم النفقات إلى الأقسام التالي:

[1] الوادي محمود حسن ، زكاري احمد عزام ،2007، مبادئ المالية العامة، عمان، دار المسيرة للنشر، ص45-46.

أولا:التقسيم الوظيفي للنفقات الحكومي وتقسم حسب الوظائف و الخدمات التي تقوم بها الدولة فنجد النفقات الاقتصادية وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات مثل الاستثمارات، منح و الإعانات؛ أما النفقات الاجتماعية فهي نفقات للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية، الضمان الاجتماعي؛ وبالنسبة للنفقات الإدارية فتتضمن النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، وتبقى النفقات المالية وتتضمن النفقات المخصصة من اجل أداء أقساط و فوائد الدين و الأوراق و السندات المالية.

ثانيا:تقسيم النفقات حكومية حسب دوريتها وانتظامها،وتقسم النفقات الحكومية إلى نفقات عادية وتنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا مثل الرواتب والأجور والفوائد القروض العامة، ونفقات الغير العادية وهي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بدورية مثل النفقات الاستثمارية كبناء السدود.

ثالثا:تقسيم النفقات الحكومية تبعا لأثارها في الإنتاج القومي: وتقسم النفقات الحكومية إلى نفقات حقيقية وهي النفقات الحكومية التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات مثل الصرف على الخدمات التعليمة و الصحية، ونفقات تحويلية وهي التي تنفقها الدولة دون ان يكون لها مقابل من أداء الخدمة أو زيادة في الإنتاج القومي مثل إعانات المرضي.

تخضع إدارة النفقات العمومية لمجموعة قواعد في تسييرها وتسمى أساسيات، وهي التي يقوم عليها الإنفاق الحكومي، وقواعد الإنفاق الحكومي وحدوده هي كما يلي:

أولا:ضوابط الإنفاق الحكومي

1. ضبط المنفعة:هو أمر منطقي إذا لا يمكن تبرير النفقة الحكومية إلا بمقدار المنافع التي يترتب عليها، لا توجد النفقة العامة إلا بمصالحة الخاصة لبعض الأفراد؛
2. ضبط الاقتصادي:هو من أهم الشروط الأساسية لأعمال المنفعة العامة، لذا يتعين عليها الهيئات والمشروعات العامة ومراعاة القاعدة الاقتصادية ومحاولة تحقق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

ثانيا:حدود الإنفاق الحكومي [1]

بعد التأكيد من أهمية أثر النفقات العامة على الجانب الاجتماعي والاقتصادي أصبح الجدل قائما حول تقدير النسبة التي تستطيع الدولة اقتطاعها من الدخل القومي واستخدامها في أوجه الإنفاق المختلفة والتي لا يجب على الدولة ان تتعداها.لقد ظل الفكر التقليدي لفترة من الزمن مستقر على نسبة معينة (15-10)من الدخل القومي توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها إلا ان هذا الفكر عرف جمود بسبب عدم اهتمامه بالظروف المذهبية الاقتصادية و المالية التي تميز الاقتصاد القومي لدولة معينة و التي قد تختلف من فترة إلى أخرى في دولة ذاتها[2].

ثالثا:ظاهر زيادة النفقات العامة

من الظواهر التي صبحت تطور الدولة وزيادة درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة تزايد النفقات نتيجة التوسع في النشاط الحكومي و بالتالي زيادة حجم وهذه الزيادة ترجع إلى بعض أسباب ظاهرية و بعضها حقيقة، وهي[3]:

1. الأسباب الاقتصادية:نتيجة زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، مع زيادة الدخل الوطني وتحسين الإيرادات؛
2. الأسباب السياسية:نتيجة التحويلات الديمقراطية وزيادة التزامات الدولة اتجاه القضايا الدولة،هذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي؛
3. الأسباب الإدارية:نتيجة الزيادة في الهياكل الإداري والموظفين،كما ان اندماج بعض الدول،يترتب عليها ارتفاع الإنفاق مقارنة بالإنفاق الذي كان سائدا في الدولة على حد؛
4. الأسباب الاجتماعية:زيادة السكان مع زيادة تمركزهم في المدن كبري والمراكز الصناعية،إلى جانب زيادة نمو الوعي وتحسين المستوى الثقافي للإفراد،أدى ذلك لزيادة الإنفاق الحكومي لتغطية الطلب متزايد.

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

كان الاهتمام العالم الاقتصادي خلال العقود الأخيرة بصورة أساسية على الوسائل التي يمكن من خلالها لإسراع بمعدل النمو الدخل القومي،ونظر لدور الرئيسي للنمو الاقتصادي فمن المهم ان نفهم طبيعة وأسبابه وفيما يلي سنتطرق إلى تعريفه وكيفية قياسه واهم نظرياته.

---

[1] امتاوصيف محمد ، 2011،أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،ص34.

[2] عدة أسماء، 2016، إثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة وهران، ص47.

[3] دراوسي مسعود ،2005، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990_2014)،مذكرة دكتورا دولية في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،ص169

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يُعتبر تعريف النمو الاقتصادي مجال واسع نظرا لأهميته في تحليل الاقتصادي،وكذلك يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس،وللنمو عدة تعاريف منها تعريف **فيليب بيرو**" الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي"[1]، أما **سانمويلسن و نوردوس** في يعتبران أن "النمو الاقتصادي هو العامل الأهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل"[2].أما شبيرو فعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"[3].يبرز لنا من التعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي:

- ✓ متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام؛
- ✓ متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي؛
- ✓ متغير يقيس ثروة الأمم خاصة المنتجة وهنا نميز نوعين من النمو، النمو الحقيقي والنمو القدرة الذي يمثل الزيادة في القدرة الإنتاجية للدول.

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لا بد من تفور ثلاث عناصر النمو الاقتصادي وهي:

- **العمل**:لنمو الاقتصادي له الأثر الإيجابي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، غير أنه له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومحدودية العمل الدخل؛
- **رأس المال**:يمكن ان يكون عن طريق اقتراض داخلي أو خارجي أو مساعدات؛
- **التقدم التقني**:يعبر عن مجموعة من النظم الحديثة التي تستعمل في الإنتاج.

الفرع الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فان قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج والدخل الفردي.

أولا: قياس النمو الاقتصادي:

1) الناتج الوطني:يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، وفي هذا الصدد يوجد ثلاث معدلات لقياس التذبذبات:

1-1 معدل السنوي:يستخدم في الفترة القصيرة، ويحدث التغير في مستوي الدخل

1-2 معدل النمو الكلي:يمكن ان يأخذ فترة أكثر من سنة لدرسه التغير الفعلي للدخل الوطني

[1]مدحت مصطفي، سمير عبد الظاهر أحمد، 1993، النماذج الرياضية لتخطيط والتنمية الاقتصادية ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص39-40.

[2]عبد الناجي حسن خلفية، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة مصر، ص7.

[3]ميشلتودارو، ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود ،2006، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، ، ص175

3-1 معدل النمو السنوي المتوسط:تغير مستوي الدخل خلال فترة معينة.

2) الدخل الفردي: يمكن أهميته في معرفة العلاقة بين النمو الإنتاج وتطور السكان.

ثانيا :طرق القياس النمو الاقتصادي [1]

1. القيمة المضافة:وتحسب كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما =قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطة

وتعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق دلال وتعبير عن حجم الناتج المحصل عليه من العملية الإنتاجية

2. طريقة الدخل :يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي و بالتالي نخلص إلى ان :

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

3. طريقة الإنفاق: يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي وفان :

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

حيث ان الإنفاق الكلي هو:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

الفرع الثالث: أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

اختلفت آري من المفكرين لاقتصاديين وهذا ما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير، ومنه قد أعطيت نظريات عديدة من أهم النظريات مايلي:

أولا:نظرية الكلاسيكي ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي إلى كون التراكم الرأسمالي هو سبب الرئيسي للنمو، و الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار وكذا إهمال دور الدولة في تحريك الاقتصادي.

ثانيا: نظرية الكنزية بسبب أزمة الكساد العالمية سنة 1929،قامت النظرية الكنزية بنقد النظرية الكلاسيكية بالنسبة لمرونة الأجور وكذا التوازن التلقائي للنظام الرأسمالي.

2.1/ويعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة حيث الدخل القومي يساوي:

$$\mathbf{Y=C+I+G+(X-M)}$$

حيث أن:

Y:الدخل القومي،**C**:الإنفاق الاستهلاكي،**G**:الإنفاق الحكومي،X:قيمة الصادرات،M:قيمة الواردات.

أما في حالة الاقتصاد المغلق فتكون:$\boldsymbol{Y=(C+I+G)}$

ويوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي(**C+I+G**)ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة **L**،والفن

[1] محمد امتاوصياف ،نفس المرجع السابق ،ص25.

التكنولوجي السائد **T**،وحجم معين لرأسمال **K**. ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة وهذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه، هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود لزيادة العمالة التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار...الخ.

/ **نموذج هارود:** تعرض نموذج هارود إلى صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى البعيد، وينطلق نموذجه من التمييز بين ثلاث معدلات للنمو:

- **معدل النمو الفعلي (G):** $g = \Delta y/\gamma$

حيثy: الدخل الوطني، Δy: التغير في الدخل.

- **معدل النمو المضمون الضروري(gw):** من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه I^* الذي يربط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج، وهذا يعني $I^* = f(\Delta y)$ويجب أن يساوي هذا الاستثمار مع الادخار الكلي المحقق أي $I^*=S$.
- **معدل النمو الطبيعي** :ويعرف هارود على أنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشطين.

3/ نظرية النمو النيوكلاسكية:تجمع النظرية أهم روادها هم "*I.Fischer* ؛*L. Warlas* ؛*V.Pareto*" أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك أن النمو الاقتصادي :

- عملية مرتبطة و مكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية) ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من الأجور والأرباح.
- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع
- النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة، وإنما تدريجيا.
- غير أن نظرية شومبيتر تعتمد في تفسيرها لمشكلة النمو إبراز عنصر الزيادة والتنظيم والابتكار الاقتصادي جديد. حيث تقوم نظرية شومبيتر على التفرقة بين الاستثمار بفعل عوامل مغرية، والاستثمار التلقائي أو الاستقلالي، حيث يعتمد الأول على الربح والثاني يتوقف على اعتبارات المدى الطويل كالتطورات التكنولوجية ومن نظرية شومبيتر نلاحظ أنها قللت من دور العوامل الاجتماعية كالاستقرار الاجتماعي وتوافر التنظيمات الملائمة وحرية.

4/ نظرية النمو في الفكر المعاصر: استفاد الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليدين حول النمو الاقتصادي وكذا أفكار الكينزيين، وانطلقت منها نظريات وأبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، وكان القاسم المشترك فيها هو عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، وكان القاسم المشترك فيها هو عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمو الاقتصادي

التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة، وبين الواقع الاقتصادي المعاش قصد إعطاء قيمة أكبر ودلالة أوضح لهذه نظريات والأبحاث.

5/ نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو:أثار روستو من خلال كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " الصادر سنة 1960 فكرة أن الاقتصاد ينتقل من مرحلة لأخرى حتى يصل لتحقيق أقصى درجات النمو، وتتخلل هذه المراحل فيما يلي: المجتمع التقليدي، التمهيد للانطلاق، الاندفاع نحو الاكتمال مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل (1.1): مراحل النمو لروستو

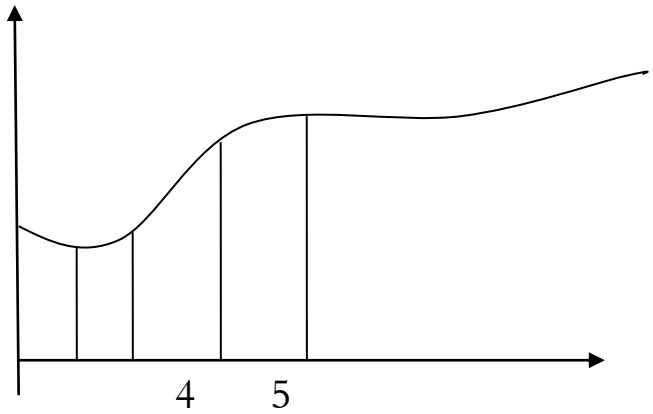

المصدر عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان النامية، دار الحافظ، الأردن ص48.

4-1-1- **مرحلة المجتمع التقليدي**: هي مرحلة المجتمعات التي تتسم بالجمود في علاقاتها الاجتماعية، وتعيش على الزراعة البدائية وتنقسم مجتمعاتها إلى طبقتين (مالك الأراضي ورقيقها) ويتحكم فيها اقتصاد القربة.

4-1-2- **مرحلة الاستعداد لانطلاق**: وفيها يتطور المجتمع قد موارده أو موارد غيره بتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتقيل أساليب العالم الحديثة يرفع معدلات الاستثمار الفردية، لتوجيه النشاط الزراعي إنتاج المزيد الغذاء وتحقيق المزيد من الفائض لتوجيهه إلى بقية القطاعات الأخرى، وتكوين رأسمال اجتماعي ثابت ...الخ.

4-1-3- مرحلة الانطلاق:وفيها يكون المجتمع قد نجح في التنفيذ الكلي للمرحلة الثالثة بكل شروطها وبالتالي يكون قد تمكن من استخدام معظم موارده بأساليب إنتاج متطورة وبالتالي يمكنه ان يبدأ في التوجيه نحو النضوج بإظهار قطاعات قائدة جديدة تعوض الاستهلاك الذي حدث في قطاعات القائدة السابقة وفيها يبدأ أيضا انفتاح اقتصادي...

4-1-4- مرحلة الاتجاه نحو النضوج: عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة، ويرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية:

- تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السيان للعيش في بلدان.
- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء.
- يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من تغيرات.

4-1-5- مرحلة الاستهلاك الكبير: تتصف هذه المرحلة باتجاه السيان نحو التركيز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام سلع المعمرة على نطاق واسع في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

2.4/نظرية النمو الحديثة:

بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم سنة 1973 عانت أغلب الدول من تراجع في معدلات نموها فأثيرت فكرة البحث عن مصادر أخرى للنمو الشيء الذي اهتم به كل من بارو « **Barro** » ، رومر« **Romer** » و لوكاس« **Lucas** » من خلال ما يعرف بنظرية النمو الداخلي أو الذاتي باعتبارهم من أبرز مفكري هذه النظرية إذ حاولوا الكشف عن محددات النمو في الأجل الطويل والبحث عن مدخلات جديدة يمكن من خلالها دفع النمو الاقتصادي لعدم اقتناعهم باقتصار تحليل النمو على الزيادة الكمية للعمل ورأس المال المادي.

المطلب الثالث:العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث اختلفت نتائج الأبحاث في تحديد طبيعة تلك العلاقة نتيجة لاختلاف الأسس والفرضيات التي انطلقت منها، فبعض الدراسات توصلت لوجود علاقة موجبة في حين كشفت أخرى عن العلاقة سالبة بينهما.

الفرع الأول:العلاقة الايجابية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي:

أكد RAM من خلال الدراسة التي أجراه سنة 1986 أن الإنفاق العامله تأثير ايجابي و هام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام والخاص، كما استنتج « Aschaur » سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني ،إضافة إلى دراسة "Alexiou" التي أجريت سنة 2009 على سبعة دول من أرويا الشرقية خلال الفترة (1995-2005) و بينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل ايجابي على نمو الاقتصادي.غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى حدودية الأثر الايجابي للنفقات العامة على النمو حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذ أوضح " Chehy " سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم

تتعد نسبته 15% من الناتج الوطني، أما إذا تجاوزت هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبيا مثلما يبرزه الشكل الموالي.إذ يبين الشكل أنه في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف ويقترب من الصفر إلا أنه يرتفع بمجرد زيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني، ويبلغ النمو أعلى مستوى له عندما تصل نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني 15 %،وعندما تتجاوز نسبة النفقات العامة إلى الناتج هذه النسبة يعود معدل النمو إلى الانخفاض.

الشكل رقم(02-01): العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي

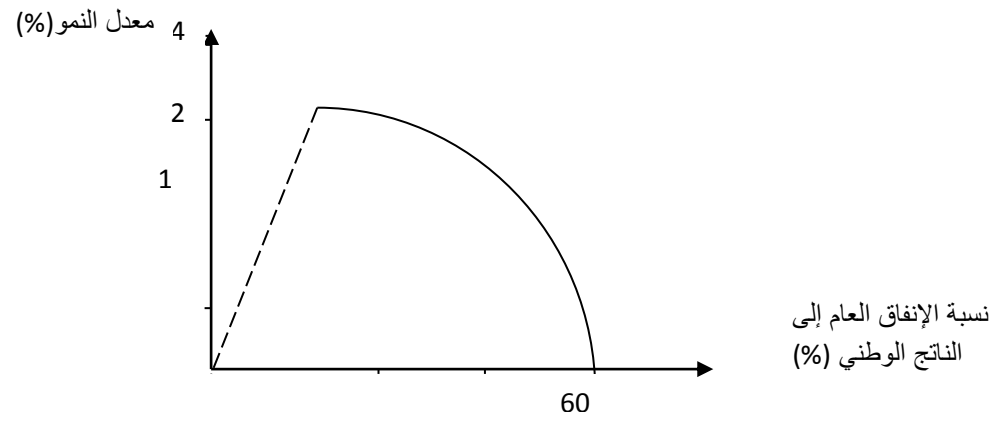

1- **المصدر :**بوشعير هاجر،علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي، دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص "اقتصاد قياسي مالي و بنكي"،- 2015/2014ص60-61.

الفرع الثاني:العلاقة السلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي:

قام Knob سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي على طول فترة (1995-1970) وتوصل من خلالها إلى أن زيادة حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي، متوافقا في ذلك مع دراستي "Henrikson" سنة1999 و "Folster" سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة و النم الاقتصادي بأمريكا خلال فترة (1995-1970) كما أشار "Guessa" أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي، مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية و متوسطة الدخل خلال الفترة (1985-1960) وترجع أسباب هذه العلاقة العكسية إلى:

أثر الإزاحة:حيث يترتب عن التوسع في الاتفاق العام إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الوطني، لذلك يعتبر أثر الإزاحة أهم أثر سلبي ينجم عن زيادة الإنفاق العمومي؛

أثر مشكل التمويل: حيث أن أول هاجس تواجهه الدولة أثناء عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشيء الذي يطرح أثارا سلبية على الاقتصاد أيا كان مصدر التمويل فباللجوء إلى الاقتراض ترفع

معدلات الفائدة وبالتالي يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد، إما اقتطاع الضرائب فيؤدي إلى الحد من الادخار ومنه انخفاض الاستثمار وتراجع الإنتاجية كما أن الإصدار النقدي قد يقود إلى إحداث التضخم؛

أثر عدم الكفاءة: يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص و رغبة منه في المنافسة و التوسع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر و بتكاليف أقل وعليه ينظر إلى النفقات العامة كالأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة؛

أثر غياب الإبداع والابتكار: يفتقر القطاع العام سواء في طرق إنتاجه أو نوعية منتجاته لعنصر الإبداع والابتكار ومرد ذلك هو غياب المنافسة والرغبة في التوسع مؤديا إلى جمود الفكري والركود التكنولوجي، ما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالنفقات العمومية والنمو الاقتصادي

حولت العديد من الدراسات إبراز طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على مختلف الاقتصاديات، وبهذا الغرض سنقوم بعرض تلك الدراسات من خلال هذا المبحث.

الفرع الأول: دراسات باللغة العربية

-دراسة بورحلي خالد وبوروشة كريم وعلاوي محمد لحسن2014[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى"أثر توسع في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر"خلال الفترة (2014-1990)وتمحورت اشكاليتها حول مدي تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ واتبع الباحث المنهج الوصفي في الجانب التطبيقي والمنهج القياسي في التطبيقي وذلك باستخدام أداة varببرنامج إحصائي EVeiwsولقد توصل إلى النتائج التالية:

-أدى ارتفاع أسعار النفط خاصة في العشرية الأخيرة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وهو يعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي، ومكن الجزائر من توفر فوائض مالية ضخمة؛

-ان أسعار النفط تسبب الناتج المحلي الجزائري لان اغلب الإيرادات الجزائرية متابعة من المصادرات النفطية، لذا إي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط يؤثر مباشر على إيرادات الدولة وبتالي يؤثر على القيمة أو حجم الناتج المحلي الإجمالي.

[1] بورحلي خالد و بوروشية كريم ،علاوي محمد لحسن ،2016،"أثر توضح في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي "، الجزائر،مجلةMaghreb Review،رقم 02

-دراسة أمل حمدان خفاجة [1] 2013:

مذكرة ماجستير بكلية العلوم التجارية الجامعة الإسلامية بغزة وعنوان الدراسة "اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي "خلال الفترة (1996-2011)وتتمحور الإشكالية حول اثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في فلسطين ؟وتمت الدراسة على دولة فلسطين .ثم اختيار متغيرات الدراسة ممثلة في متغير المستقل الإنفاق الحكومي والمتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ,تم استخدام أداة سلاسل زمنية باستخدام برنامج الإحصائي E-vewis واعتمد الباحث على منهج القياسي الوصفي ,ولق توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة(1996 /2011) متأثرة بالتقلبات السياسية باعتبارها الأكثر تأثيرا؛
- بلغت مرونة نفقات غير الأجور 16،8% تقريبا، وتفسير ذلك إن إي زيادة بمقدار 100% في ظل ثبات العوامل المستقلة الأخرى، وان متغير نفقات غير الأجور له تأثير ايجابي ومعنوي، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

-دراسة علي سيف المزروعي[2] 2012 :

هدف هذا المقال إلى إبراز الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وذلك في الفترة الممتدة من 1990-2009، واستخدام الباحث المنهج القياسي لإظهار العلاقة معتمد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي spss بين الإنفاق العام (متغير مستقل) والناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع). وتوصلت الدراسة إلى:

- زيادة الإنفاق العام في الإمارات بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي ب 4.159 مليون درهم.
- يؤثر الإنفاق العام ايجابيا وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوي معنوية 1%ويتضح ذلك من خلال مستوي المعنوية لقيمة اختبار tلمتغير الإنفاق العام البالغ 0.00و الذي هو اقل من 1%، ومن خلال قيمة معامل التحديد فان الإنفاق العام بينهم بنسبة 90%في شرح وتفسير المتغيرات التي تحصلفي الناتج المحلي الإجمالي، بينما نسبة10%من المتغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى عوامل وأسباب أخر.
- هناك تأثير معنوية لإنفاق العام على مختلف مصادر الناتج المحلي الإجمالي.

[1] أمل حمدان خفاجة ،2013،"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي "،ماجستير اقتصاديات التنمية ، جامعة الإسلامية ، غزة .
[2] علي سيف المزوعي ،2012،"أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات المتحدة خلال الفترة 1990-2009"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 28 ، العدد1.

-دراسة سالم عبد الله محمد باسويد2003[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ,وتمت الدراسة خلال الفترة (1990-2014),وتمحورت اشكاليته حول مآثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن وهل له اثر سلبا أم ايجابيا ؟وتمت الدراسة في دولة اليمن .وتم اختيار متغيرات النموذج ممثل في الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع والإنفاق الجاري و الرأس مالي حقيقي كمتغير مستقل ,وذلك باستخدام أداةolsببرنامج الإحصائي spssواعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي في العرض النظري والمنهج القياسي الإحصائي في التطبيقي ,قد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- تبين أن الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري كان تأثيرهما ايجابيا ومعنويا على الناتج المحلي، إذ إن زيادة الإنفاق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة ممثلة في الناتج المحلي بنحو2.946ريال بينما الإنفاق الجاري يؤدي إلى زيادة بنحو 2.836ريال؛
- وهذه النتائج التي توصلنا لها تتفق مع ما توصلت له بعض الدراسات في إن للإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي وهو ما يتفق مع فرضية كنز في العلاقة السببية الموجبة من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

-دراسة بن عناية جلول2002[2]:

تناولت هذه الدراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2002) باستخدام نموذج "Barro"، أطروحة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، سنة 2005، و تحورت دراسته حول ما هو دور وأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر،حيث اعتمد على قياس أثر الإنفاق العام على الناتج الإجمالي وتطبيقها في نموذج "Barro"، وقد خلصت دراسته إلا أن النفقات العمومية تؤثرا إيجابا على النمو الاقتصادي.

-دراسة الحاقبني مفرج2004[3] :

تناولت الدراسة اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة التكامل المشترك باستخدام برنامج الإحصائي E-views 7،خلال الفترة 1969-2000، ولقد

---

[1] سالم عبد الله محمد باسويد،2003 ، " أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي "، جامعة الاندلس ، اليمن ، مجلة الاندلس ، العدد2410، المجلد 18.

[2] بن عناية جلول ،2005،أثر الإنفاق العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2002،ماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي ،معهد الوطني للتخطط و الاحصاء .

[3] الحقباني مفرج،2004 ،" اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي ،في المملكة العربية السعودية "، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 31، العدد 1.

توصلت الدراسة إثبات وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل بين الناتج القومي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي الحقيقي ،كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي و بين الناتج المحلي الإجمالي النفطي و الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغات الأجنبية

دراسة Ibraem Mohamed[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2010في الأردن، استخدمت بيانات السلسة الزمنية و أخضعتها إلى تقنيات التحليل القياسي، وخلصت إلى وجود علاقة ايجابية للإنفاق العام الإجمالي على النمو الاقتصادي بشكل يتوافق مع النظرية الكنزية.

-دراسة ZEHNATI NADIA and BOUBACHE TAHAR [2]:

هدفت هذه الدراسة إلى "تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي" خلال الفترة (1980-2013) وتتمحور الإشكالية حول تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر؟وتمت الدراسة على دولة الجزائر.ثم اختيار متغيرات الدراسة ممثلة في المتغير التابع الإنفاق الحالي والإنفاق الرأسمالي والمتغير المستغل الإنفاق الحكومي وتم استخدام أداةvarباستخدام E-vewisواعتمد الباحث على منهج القياسي وتوصل إلى النتائج التالية:

1-أطلقت الجزائر العديد من برامج الانتعاش الاقتصادي من2000الى 2004هدف منه هو خلق ديناميكية الاقتصادية وبتالي إعادة إطلاق التنمية المستدامة.

2-وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي؛

3-سيكون لزيادة الإنفاق العام اثأر ايجابية على النمو الاقتصادي.

-دراسة Elalaoui Jawad[3]:

تناولت هذه الدراسة "تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي"خلال الفترة (1975-2016)وتتمحور الإشكالية حول الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق العام وكذلك نفقات الاستثمارية والاستهلاك على النمو الاقتصادي القصير والطويل الأجل؟وتمت الدراسة بالمغرب.ثم اختيار متغيرات الدراسة ممثلة معدل النمو الناتج

---

[1] Ibrahem MOHAMED ; AL bataineh .the impact of government expenditure on economic grouth in Jordon ,interdisciplinary bayt university , Jordon ,2012.

[2] Limpact des dèpnes publiqes sur la croissance économique en Algérie 1980-2013Maîtrise en économie appliquée et en ingénierie financière, Université de Bejaia, 2016,ZEHNATI NADIA and BOUBACHE TAHAR

[3] Maroc,Limpact des dèpnes publiqes sur la croissance économique, 2016,Elalaoui Jawad

المحلي الإجمالي متغير رئيسي،باستخدام أداة الانحدار التلقائي الموزعARDLباستخدام البرنامج الإحصائي-E veiwsواعتمد الباحث كمنهج بحث على الوصفي والقياسي ولقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1-تأثير إجمالي الإنفاق العام على النمو هو سلبية

2-الإنفاق العام للاستهلاك تأثير ايجابي كبير عن النمو من ناحية والإنفاق الاستثمار يتأثر سلبي من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الفرع الأول:ملخص الدراسات السابقة

دراسة	متغير مستغل	متغير التابع	أداة	فترة الدراسة	البلد	النتائج
بورحلي خالد + بوروشة كريم + علاوي محمد لحسن2014	النفقات العمومية	النمو الاقتصادي	Var	1990-2014	الجزائر	– أسعار النفط تسبب في ناتج المحلي . – يعكس أسعار النفط إيجابا على النمو الاقتصادي
أمل حمدان 2013	الإنفاق الحكومي	ناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	سلاسل زمنية	1996-2011	فلسطين	– تذبذب معدل نمو ناتج المحلي الحقيقي متأثير بالتقلبات السياسية
علي سيف المزروعي 2012	الإنفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	انحدار خطي بسيط	1990-2009	دمشق	– هناك تأثير معنوية الإنفاق العام على مختلف مصادر الناتج المحلي الإجمالي
سالم عبد الله محمد باسويد 2003	الإنفاق الحكومي (الإنفاق الجاري و الرأس مالي حقيقي)	الناتج المحلي الإجمالي	طريقة مربعات الصغرة العادية	1990-2014	اليمن	– العلاقة السببية الموجبة من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي
بن عنانة جلول 2000	نفقات العمومية	النمو الاقتصادي	Barro	1970-2002	الجزائر	النفقات العمومية تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي .
الحاقبني مفرج 2000	الإنفاق الحكومي	الناتج القومي	التكامل المشترك	1969-2000	المملكة العربية السعودية	–وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل بين الناتج القومي و الإنفاق الحكومي . –وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي و العكس .
Ibraem Mohamed 2009	الإنفاق الحكومي	الناتج المحلي	سلاسل زمنية	1990-2010	الأردن	وجود علاقة ايجابية بين الإنفاق الحكومي النمو الاقتصادي

ZEHNATI NADIA and BOUBACHE 2010TAHAR	الإنفاق الحكومي	الإنفاق الحالي و الإنفاق رأسمالي	Var	1980-2013	الجزائر	أطلق الجزائر العديد من البرامج الانتعاش من أجل غلق ديناميكية الاقتصادية.
Elalaoui Jawad 2015	الإنفاق الحكومي	النمو الاقتصادي	الانحدار التلقائي الموزع ARDL	1975-2016	مغرب	سلبية تأثير إجمالي الإنفاق الحكومي عن النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني:مناقشة الدراسات السابقة

سيتم التركيز على مناقشة الدراسات السابقة من خلال ثبات المتغيرات والأداة و بيئة و الفترة الدراسة و النتائج المتوصل إليها كل دراسة .

من حيث المتغيرات لقد تناولت أغلب الدراسات نفس المتغيرات كمتغير المستقل كان الأنفاق الحكومي والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي إلا أن دراسة (سالم عبد الله 2003)درست بمتغير مستقل يمثل الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي حقيقي.وهناك تغير في متغير التابع كدراسة ZEHNATI NADIA and BOUBACHE TAHAR2010 درس الإنفاق الحالي والإنفاق الرأسمالي.

من حيث الأداة:تنوعت الدراسات في استخدام الأداة بنفس Eviews

من حيث النتائج توصلت أغلب الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما عرضنا في هذا الفصل نلاحظ بأن هناك علاقة واضحة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وذلك كون الإنفاق الحكومي يجسد فعالية وأداء الدولة تجاه السياسة التنموية من خلال المخططات التنموية المقررة من قبل الدولة نفسها وبالتالي تأثر على النشاط الاقتصادي بما في ذلك الاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي وهذا ما يصفه كل من قانون فاجنر،وكذا النظريات والنماذج الاقتصادية.

لكن يبقى هذا الجانب النظري لا يمكن الحكم على مدى فعاليته إلا عن طريق الواقع الاقتصادي وتبقى النظريات الاقتصادية غير كافية ولهذا سنتطرق في الفصل الثاني إلى واقع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر لنرى على أرض الواقع مدى تأثير الإنفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:
الدراسة التطبيقية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري في الموضوع النمو الاقتصادي و تأثيره على الإنفاق الحكومي،سنحاول في هذا الفصل التطبيقي إجراء دراسة قياسية لقياس مدى تأثير الناتج المحلي مقابل قيمة الدينار الجزائري،حيث سيتم إلمام بمتغيرات الدراسة و المتمثلة في النمو الاقتصادي مقابل الناتج المحلي الإجمالي مع التحليل مختلف تطوراتها وذلك خلال الفترة المحددة من1980الى غاية 2017،وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين حيث تمحور المبحث الأول حول طريقة و الأدوات المستخدمة و الذي يندرج تحته مطلبين ،فالمطلب الأول ركز على طريقة الدراسة أما المطلب الثاني فسنتطرق إلى فيه إلى أدوات الدراسة المستخدمة و البرامج و المعالجات المستخدمة في التحليل .أما المبحث الثاني فهو عبارة عن عرض نتائج وتحليلها واختبار الفرضيات من أجل الوصول للاستنتاجات الخاصة بالدراسة .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث توضيح الطريقة وأداة لتحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج بالاعتماد على الأسلوب التحليلي القياسي على مدى فترة (1980-2017).

المطلب الأول:الطريقة المعتمدة في الدراسة

بغرض إجراء الدراسة القياسية سنحاول في هذا الجزء إبراز الطريقة المستخدمة وكذا الأدوات المستخدمة والمتمثلة أساسا في المنهج التحليلي مستخدمين في تلك الحزم الإحصائية.

الفرع الأول:مجتمع وعينة الدراسة

من أجل اختبار أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي،تم اختيار الجزائر كعينة الدراسة من مجتمع الدراسة المكون من كل اقتصاديات الدلو، وهذه الدراسة ستمدد على فترة تشمل 38سنة أي 38 مشاهدة،للفترة الممتدة من 1980 إلى 2017،ولقد تم الحصول على البيانات من البنك الدولي باعتماد على وحدة الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010.

الفرع الثاني: تعريف متغيرات الدراسة

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من متغيرين وهما:

الناتج المحلي الإجمالي:باعتباره مؤشر يمكن به قياس النمو الاقتصادي كمتغير تابع على افتراض انه دالة تابعة للإنفاق الحكومي ونرمز له برمز pib ووحدة قياسه هو الدولار الأمريكي لكون تم اختيار بيانات البنك الدولي.

الإنفاق الحكومي: نعتبر المتغير مستقل هو الإنفاق الحكومي الذي يشمل نفقات التسيير والاستهلاك والاستثمار، ونرمز لها برمز gov، ووحدة قياسه هو الدولار الأمريكي لكون تم اختيار بيانات البنك الدولي.

1-معطيات الدراسة

لقد تم أخذ البيانات من البنك الدولي ووضعها في البرنامج Excel2007،لتبين تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الفترة (1980-2017)،جدول التالي يبن ذلك وفق سنوات متسلسلة:

الجدول رقم 2-1:يبين تطور الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي

الوحدة :دينار جزائري

السنوات	الناتج الداخلي الخام بالقيم الثابتة	النفقات الحكومية
1980	162 500 001 800,00	24 700 000 300,00
1981	191 400 001 500,00	28 899 999 700,00
1982	207 599 992 800,00	33 600 000 000,00
1983	233 699 999 700,00	37 900 001 300,00
1984	267 600 003 100,00	42 900 000 800,00
1985	291 300 016 100,00	48 699 998 200,00
1986	299 500 011 500,00	56 900 001 800,00
1987	323 699 998 700,00	62 899 998 700,00
1988	349 500 014 600,00	70 300 000 300,00
1989	423 300 005 900,00	76 200 001 500,00
1990	555 800 002 600,00	89 300 000 800,00
1991	844 499 976 200,00	124 300 001 300,00
1992	1 048 200 020 000,00	167 900 004 400,00
1993	1 165 999 996 900,00	202 000 007 200,00
1994	1 491 500 007 400,00	266 600 005 600,00
1995	1 990 600 032 300,00	333 700 005 900,00
1996	2 570 000 007 200,00	405 399 994 400,00
1997	2 780 199 911 400,00	459 799 986 200,00
1998	2 830 500 102 100,00	503 599 988 700,00
1999	3 238 197 611 200,00	543 603 900 000,00
2000	4 123 513 883 900,00	560 135 943 500,00
2001	4 227 113 122 100,00	624 559 120 000,00
2002	4 522 773 346 000,00	700 447 412 900,00
2003	5 252 321 113 600,00	777 521 772 700,00
2004	6 149 116 689 500,00	846 896 228 100,00

865 879 095 100,00	7 561 984 348 000,00	2005
954 867 806 700,00	8 501 635 797 000,00	2006
1 089 002 957 500,00	9 352 886 354 100,00	2007
1 458 510 352 100,00	11 043 703 483 400,00	2008
1 609 366 160 000,00	9 968 025 299 900,00	2009
2 065 757 484 800,00	11 991 563 886 200,00	2010
3 015 170 267 400,00	14 588 970 000 000,00	2011
3 293 471 665 200,00	16 209 598 000 000,00	2012
3 186 869 200 000,00	16 647 919 000 000,00	2013
3 409 668 500 000,00	17 228 597 800 000,00	2014
3 603 300 000 000,00	16 712 685 800 000,00	2015
3 658 900 000 000,00	17 525 109 000 000,00	2016
3 577 500 000 000,00	18 594 112 100 000,00	2017

المصدر:بناءاً على قاعدة معطيات البنك الدولي على الرابط http://data.alnankdawli.org

سنتعرف على بعض الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة لمساعدتنا في التحليل إحصائي من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم2-2: الاحصاءات الوصفية لكل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

Stats	Gov	Pib
Moyenne	1023079680607.89	6.23226E+12
Median	52360194435000	0.66925736
Maximum	36589000000000	18594112100000.00
Minimum	2470000030000	162500001800.00
Std. Dev.	1.2378E+12	3034348856650.00
kurtosis	0.06688931	5828084914123.680
observations	38	38

المصدر: مخرجات EXCEL 2007

2-التحليل الإحصائي:

يتبين من خلال جدول2-1و الجدول2-2أن قيمة الإنفاق الحكومي محصورة بين أقل قيمة 24.7مليار دينار جزائري في سنة 1980و أعلى قيمة سنة 2016تقدر ب3658.9مليار دينار جزائري بمتوسط يبلغ 1023.079،و انحراف معياري 1.2378.

أما بالنسبة لقيم الناتج المحلي الإجمالي محصورة مابين أقل قيمة 162.5مليار دينار جزائري في سنة 1980 وأعلى قيمة سنة 2017 قدرت ب18594.11مليار دينار جزائري بمتوسط يبلغ 5828084914123.68 وانحراف معياري قدري ب6.23226.

3-التحليل الاقتصادي:

عرف حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر تذبذبا خلال الفترة 1980-1985حيث أخذا تزايد مستمر في معدلات، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة تتمثل بصورة رئسية في انخفض قيمة السيولة، وتغير كيفية وضع ميزانيات، وزيادة عدد سكان، أما أسباب الحقيقية تتمثل في أسباب السياسية واقتصادية والمالية.

حيث أن الجزائر شهدت إصلاحات منها إعادة التنظيم و بروز ملامح الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة الممتد 1980-1984،أما فترة الإصلاحات المستعجلة ممتد سنة 1985إلى غاية 1989،والتي تعرضت فيها الجزائر إلى أزمة مالية بسبب الصدمة العكسية التي شهدها البترول في السوق العالمية ،في حين شهدت الفترة 1999-2000نمو متسارع لحجم الإنفاق تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر و ناجمة على ارتفاع أسعار البترول ، من أجل إقرار برامج خماسية ضخمة جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد 2001-2004وبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي امتد من 2006إلى 2009،برنامج تعزيز النمو الاقتصادي الذي انطلق سنة 2010-2014،وفي الفترة 2015-2017 شهدت الجزائر انخفاض حاد في أسعار البترول ورفع مستوي الإنفاق الحكومي .

4-تحليل الوصفي :

بعد إدخال المعطيات في برنامج Eviews7لمعالجتها تبين لنا تطور المتغيرين وفق فترة الزمنية، وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2-1: بين تطور التاريخي لمتغيرات

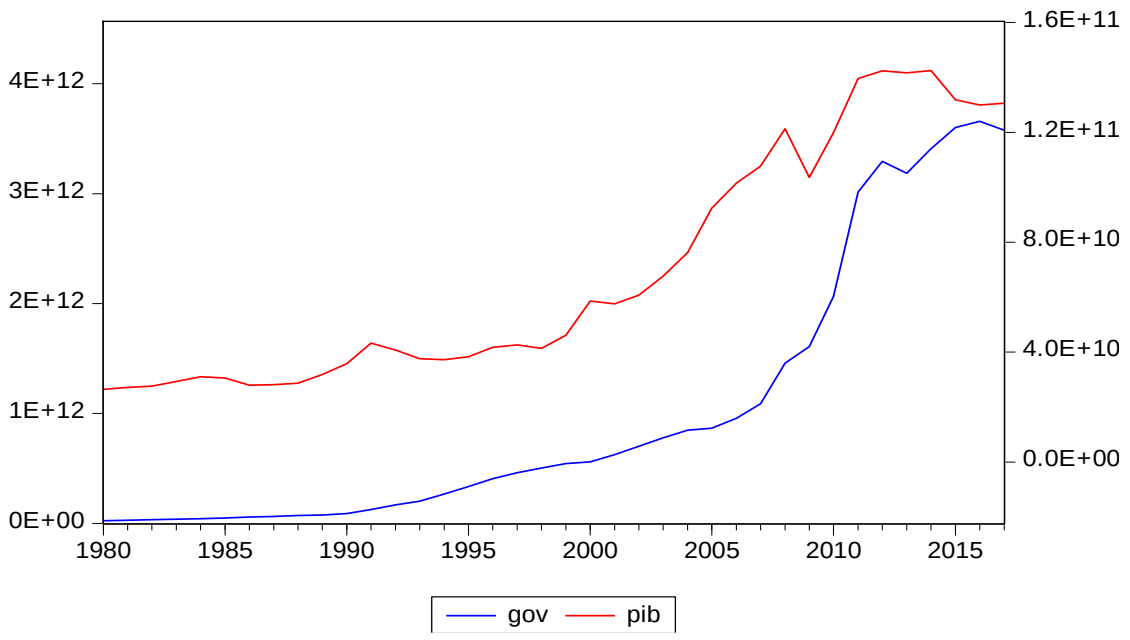

المصدر:مخرجات Eviews.

قد شهدت الجزائر تغيرات في الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2017حيث أن هناك انخفاض في الإنفاق خلا الفترة (1980-1990)ومن هناك حدث تزيد في سنوت (1992-2011)ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول ومن هناك جاء تذبذب في السنوت(2014-2017)وهذا يرجع إلى تأثر الدولة بالأزمة المالية.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

من أجل التأكد من فرضيات الدراسة تم اعتماد على الانحدار الخطي البسط كأداة لقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية

تم جمع البيانات عن طريق البنك الدولي لدراسة العينة المتكونة من 38مشاهدة، حيث تم إدخال قيم في برنامج الإحصائي Eviews7 لمعالجة المعطيات باستخدام انحدار الخطي البسط وذلك بمجموعة من اختبارات التالية:

-اختبار المعنوية المعالم؛

-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء؛

-اختبار ثبات التباين.

الفرع الثاني:الأدوات المستخدمة في استخراج النتائج

في هذه الدراسة يتم الاعتماد على الانحدار الخطي البسط لمعالجة البيانات الإحصائية خاصة بالدراسة لأن هذا الانحدار يقيس العلاقة بين متغيرين، وبناءا على طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج وذلك باستعانة بمجموعة من الاختبارات لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء، نظر لوجود مشكل الارتباط سنقوم بتصحيحه بطريقة المربعات الصغرى المعممة عن طريق تحويل المتغيرات إلى طريقة شبه الفرو قات وذلك من خلال فقد مشاهدة لكل متغير، ونكرر العملية إلى غاية يكون نموذج خالي من الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

خصصنا هذا المبحث لعرض ومناقشة نتائج هذه الدراسة من خلال مطلبين تناولنا في المطلب الأول عرض نتائج الإحصائية و القياسية لدراسة، بينما تطرقنا في المطلب الثاني اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج.

المطلب الأول: نتائج الدراسة الإحصائية والقياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

سيتم تقسيم نتائج الدراسة إلى ثلاثة فروع، يتناول تقدير النموذج العلاقة بين المتغير المستقل النفقات الحكومية gov ،والمتغير التابع النمو الاقتصادي المثل بالناتج المحلي الإجمالي pib، حيث أن الفرع الأول يعرض نتائج الإحصائية والقياسية لدراسة، بينما تناول الفرع الثاني اختبارات لقبول النموذج، والفرع الثالث تطرق إلى نموذج المقدر للتنبؤ.

الفرع الأول:نتائج الدراسة الإحصائية و القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

ولتقدير العلاقة بين المتغيرين في المشاهدات الإحصائية إلا أن أبرزها طريقة المربعات الصغرى العادية، ولأظهر نتائج التقدير النموذج أولي بطريقة oLsوباستخدام برنامجEviews7 النتائج التالية:

الجدول رقم 2-3: تقدير النموذج

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/05/19 Time: 11:31
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.61E+10	3.22E+09	11.20337	0.0000
GOV	0.032129	0.002020	15.90325	0.0000

R-squared	0.875395	Mean dependent var	6.89E+10
Adjusted R-squared	0.871934	S.D. dependent var	4.25E+10
S.E. of regression	1.52E+10	Akaike info criterion	49.77969
Sum squared resid	8.33E+21	Schwarz criterion	49.86588
Log likelihood	-943.8142	Hannan-Quinn criter.	49.81036
F-statistic	252.9135	Durbin-Watson stat	0.199126
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من أعداد الطالبة ومخرجات برنامج Eviews7

أولا:الاختبارات الإحصائية

لكي يتسنى لنا الحكم على جودة هذا النموذج يجب مراعاة بعض الشروط الواجب توفرها في مجموعة من الإحصاءات الواردة في الجدول والتي سنتناولها على الترتيب كمما يلي:

1. اختبار معنوية المعالم:

يختبر النموذج الانحدار قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل x و المتغير التابع y وذلك للتثبت من جودتها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة α و β كلاً على انفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتان:

- ✓ **فرضية العدم** :و تنص على عدم وجود علاقة بين متغيرين xو y ،أي أن: $H_0: \alpha = 0 , \beta = 0$
- ✓ **فرضية البديلة** :و تنص على وجود علاقة بين X و Y،أي أن: $H_1: \alpha \neq 0 , \beta \neq 0$

2. اختبار (t-student)[1]

تبعاً لمخرجات برنامج Eviews7 في الجدول رقم (2-3) نجد أن قيمةإحصائية t-studentتساوي 15,90325 أما المجدولة عند درجة حرية (36) فهي تساوي 0.05 وبما أن المحسوبة أكبر من المجدولة زيادة على ذلك وبالنظر لقيمة احتمالات إحصائية (تساوي صفر)تظهر لنا قيمها أنها أصغر من 05.0للمعلمة المتغير المستقل GOV،وكذلك الثابت له معنوية إحصائية ،مما يعني أنها لها معنوية إحصائية ،أي أن المتغير المستقل GOV أي النفقات الحكومية يؤثر على المتغير التابع PIB أي الناتج الداخلي الخام الممثل للنمو الاقتصادي.

3. اختبار إحصائية فيشر (F-Statistique)

تبعاً لمخرجات برنامج Eviews7 في الجدول رقم (2-3)نجد أن قيمةإحصائية فيشر Fتساوي 252,9135 أما المجدولة عند درجات حرية (2 ,35) فهي تساوي 0.05 وبما أن المحسوبة أكبر من المجدولة زيادة على ذلك وبالنظر لقيمة احتمالات إحصائية (تساوي صفر) يظهر لنا أنها لها معنوية،مما يعني أن النموذج في مجمله له معنوية (المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع) أي أن النفقات الحكومية في الجزائر لها تأثير على الناتج الداخلي الخام ومنه على النمو الاقتصادي.

4. معامل التحديد:

يُعتبر معامل التحديد R^2 من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين،ووجود مثل هذه العلاقة يعني أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الآخر،فهو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابعPIBوالممثل للنمو الاقتصادي الذي سببها التغير في المتغير المستقل GOV الممثل للنفقات الحكومية. يتبين لنا أن هناك قوة ارتباط كبير مابين 2-3%،تبين لنا أن قيمة معامل التحديد والتي وصلت

[1] بخيت حسين و سحر فتح الله ،2007، الاقتصاد قياسي ، دار الباروزي العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص82.

إلى0,8753 توضح أن التابع المستقل وهي النفقات الحكومية تفسر 87.52% من تغير المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي وهذا مقبول نظراً لطبيعة الاقتصاد الجزائري المبنية في مجمله على مداخل البترول التي يعاد ضخها في الاقتصاد على شكل نفقات تسيير أو نفقات استثمار، النسبة الباقية والمقدرة بحوالي 12.47% فتعزى إلى عوامل أخرى.

ثانيا: اختبارات القياسية

1- الارتباط الذاتي للأخطاء[1] LM:

مضاعف لاغرانج $LM=n*R^2$تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية 2K،إذا كان $n*R^2$ أكبر من $X^2(2K)$(قيمة الحرجة لتوزيع X^2 بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات المعادلة يختلف معنويا عن الصفر فإن تباين الأخطاء غير متجانس

الجدول رقم2-4: يبين اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	77.43715	Prob. F(2,34)	0.0000
Obs*R-squared	31.15947	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

المصدر: مخرجاتEviews7

- من خلال الجدول (2-4) يتبن لنا أنه $R^{2*}n$ =31.15*38=1183.7 أكبر من قيمة X^2=53.18فإننا نرفض H_0 أي أن تباين الأخطاء غير متجانسة.

2-اختبار ثبات التباين الأخطاء white

يتضمن انحدار مربعات البواقي على المتغيرات المستقلة ومربعاتها، يعتمد على مقارنة تباين العينة لمقدرات مربعات الصغرى العادية تحت التباين واختلاف التباين عندما يكون فرض العدم صحيح تكون المقدرات في العينة كبيرة مختلفة يعتبر اختبار white تعديل لبروس حيث لا يستلزم الفرض الطبيعي حيث إذا كانت العشوائي لا يتوزع طبيعيا يمكن تطبيق اختبار white.

[1] شيخي محمد ،2011، طرق الاقتصاد القياسي ،دار الحماد ، الطبعة الأول ،ص116.

الجدول رقم2-5: يبين اختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	5.832244	Prob. F(2,35)	0.0065
Obs*R-squared	9.498669	Prob. Chi-Square(2)	0.0087
Scaled explained SS	12.21482	Prob. Chi-Square(2)	0.0022

المصدر :مخرجات Eviews7

- من خلال الجدول رقم (5-2) يتبين احتمالا إحصائيا

3-اختبار توزيع الطبيعي Jarcke-Bera :

الشكل رقم2-3: يبين توزيعا بواقي التقدير

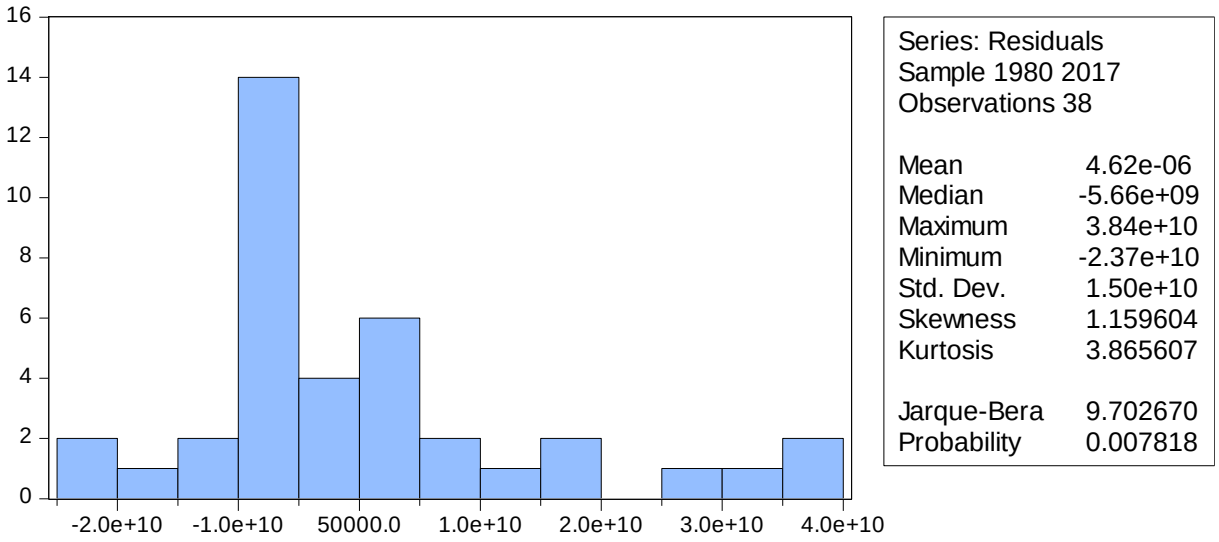

المصدر:مخرجات Eviews7

- نلاحظ من نتائج الشكل (3-2)أن قيمة<0.0078=prob 0.05 ومنه فإننا نرفض فرضة العدم التي تنص على أن البواقي تتبع توزيعا غير طبيعيا

نتيجة:ومن اختبارات الإحصائية والقياسية التي قمنا بيها تبين لنا انه يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء

جدول رقم2-6: مصور ارتباط الأخطاء

Date: 05/06/19 Time: 17:34
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

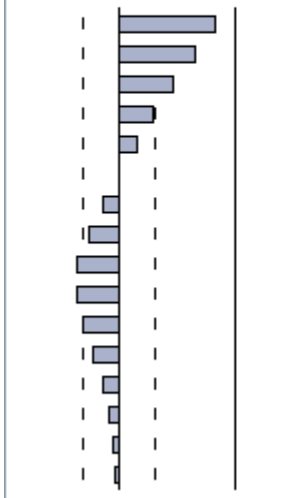

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.869	0.869	31.013	0.000
		2	0.686	-0.283	50.856	0.000
		3	0.486	-0.145	61.101	0.000
		4	0.306	-0.031	65.277	0.000
		5	0.166	0.016	66.549	0.000
		6	0.008	-0.273	66.552	0.000
		7	-0.154	-0.154	67.716	0.000
		8	-0.271	0.069	71.434	0.000
		9	-0.375	-0.178	78.812	0.000
		10	-0.370	0.282	86.244	0.000
		11	-0.320	-0.013	92.021	0.000
		12	-0.234	0.089	95.218	0.000
		13	-0.140	-0.046	96.405	0.000
		14	-0.087	-0.108	96.880	0.000
		15	-0.064	-0.161	97.154	0.000
		16	-0.046	-0.052	97.303	0.000

المصدر:مخرجات Eviews7

من خلال جدول (6-2)بين لنا مصورة ارتباط حيث نلاحظ خروج ثلاث عمدة لسيرورة MAوهذا يدل على تقلبات في الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي و كذلك خروج عمود وحد تمثل سيرورة AR. ويستخرج من سيرورة سلسلة الأخطاء AR(P)أوMA(q)أوARMA(p,q) ونفاضل بينهما عن طريق معايير المعلومات

الفرع الثاني: الاختبارات الإحصائية لقبول النموذج

بعد تقديرنا لنموذج الأولي تبن لنا مشكل قياسي وهو الارتباط الذاتي للأخطاء و عدم ثبات التباين، بما أن النموذج بسيط نحاول دراسة ثلاث مشاكل قياسية (باستثناء التعدد الخطي)، لتخلص من مشكل نقوم بتصحيح نموذج الأولي بسيرورة السلسلة الأخطاء AR(p)وMA(q)وARMA(p,q)كمايلي :

اولا: مشاكل القياسية وتقدير نموذج مصحح

بما أن نموذج بسيط نحاول دراسة مشاكل قياسية (باستثناء التعدد الخطي)، وهي:

1. اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء Durbin-Watson:

يعتبر اختبار DWمن أكثر الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي شيوعا ودقة،حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى،وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء[1].حيث

[1]- جيلالي يجلاطو،(2007) ، "الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة"،دار الخلدونية،الجزائر،ص103.

مقارنة قيمة DW المحسوبة وقيمة DW المستخرجة من جدول ديربين واتسون،حيث أن القيمة الجدولية يتم استخراجها بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n و عدد المتغيرات المستقلة k ومن خلال الجدول يمكن تحديد قيم تينهما dl وdu تتراوح قيمتهما بين 2 و0واللتين تحددان مساحة مابين 0 و 4 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-3: منطقة القبول أو الرفض DW

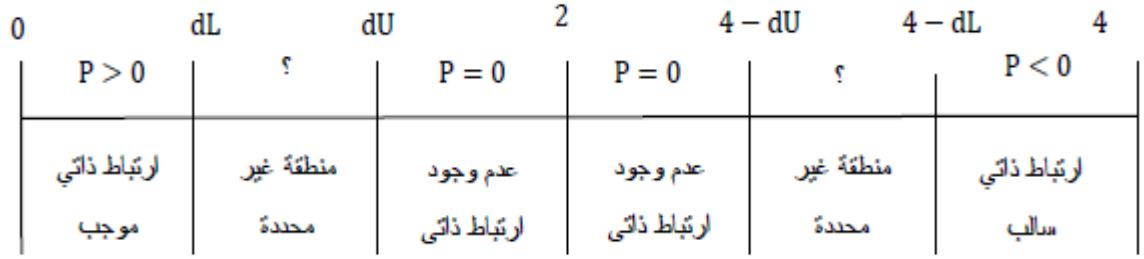

- بالاعتماد على الملحق 1ومستخرجة dwيساوي 1.70يظهر لنا لأنه هناك عدم وجود ارتباط ذاتي لان قيمة dwمحصورة مابين duو2.

ويتم تقدير نموذج باعتماد على طريقة شبه الفرو قات، أعطت عملية تصحيح النموذج بتطبيق السيرورة على النموذج الأول ثم إعادة تقدير المعالم الجديدة إلى النتائج التي تحصلنا عليها :في الملاحق 1و2و3و الجدول رقم (2-8).ويتم تلخيص نتائج كالتالي :

جدول رقم 2-7: نتائج تطبيق السيرورة على النموذج

النموذج	AIC	SC	HQ
AR (1)	48.14229	48.27157	48.18828
AR (2)	48.95710	49.08639	49.00310
AR (3)	49.41279	49.54208	49.45879
MA(1)	48.95767	49.08696	49.00367

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews7

من خلال الجدول رقم (2-6) اتضح لنا ان النموذج(1) AR أفضل نموذج لأنه يحتوي على اقل قيم AIC,SC,HQ وعليه فإننا نقوم بتقدير هذا النموذج. وكنتيجة فإن النموذج المناسب هو الذي أخطاؤه تتبع السيرورة AR(1) كما هي في جدول (2-8)

جدول رقم 2-8: نتائج تقدير النموذج المعدل بسيرورة أخطاء تتبع AR(1)

Dependent Variable: PIB
Method: ARMA Generalized Least Squares (Gauss-Newton)
Date: 05/06/19 Time: 17:35
Sample: 1980 2017
Included observations: 38
Convergence achieved after 7 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.19E+10	1.92E+10	2.180453	0.0360
GOV	0.022130	0.006280	3.524053	0.0012
AR(1)	0.961419	0.070448	13.64727	0.0000

R-squared	0.978519	Mean dependent var	6.89E+10
Adjusted R-squared	0.977291	S.D. dependent var	4.25E+10
S.E. of regression	6.41E+09	Akaike info criterion	48.14229
Sum squared resid	1.44E+21	Schwarz criterion	48.27157
Log likelihood	-911.7034	Hannan-Quinn criter.	48.18828
F-statistic	797.1661	Durbin-Watson stat	1.706065
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.96

المصدر : مخرجات Eviews7

ونقوم بدراسة اختبارات التالية كمايلي:

الجدول رقم 2-9: عرض نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج

المقاييس الإحصائية	R^2	$\overline{R^2}$	Prob(F)	T			DW
القيمة	0.97	0.97	0.0000	AR(1)=0.96	=3.96t_β	=3.91t_α	1.70

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews7

يتضح لنا من خلال معامل التحديد R^2 أن النموذج له قدرة تفسيرية تقدر ب0.97معناه أن 97% من التغيرات الحاصلة في PIBالممثل للنمو الاقتصادي يتم تفسيرها بسبب التغيرات الحادثة في الإنفاق الحكومي GOV، في حين أن النسبة الباقية وهي 3% تفسر بعوامل أخرى.

بالنسبة لاختبار المعنوي الكلية للنموذج Fisherفأنه تكون لدينا F عند درجتي الحرية (k-1)و(n-k) ومستوى معنوية 5%)

$$= 2.53F^{\alpha/2}_{(K-1,n-K-1)} = F^{0.05/2}_{(1;38)}$$

بما أن $F_C > F_T$ فإننا نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن النموذج معنوي ككل.

أما اختبار معنوية المعلمات T(studnt) فأنه لدينا قيمة t المجدولة: $T_{tab}= T_{n-K}^{\alpha}= T_{43-2}^{0.05}=3.96$

من نتائج جدول التقدير بالنسبة للمعلمة α نجد أن $T_{c(\alpha)}=1.47 < T_t 3.91$ ومنه نقبل فرضية العدم أي أن الثابت غير معنوي. أما بالنسبة للمعلمة β فنجد أن $T_{c(\beta)}=9.48 > T_t 2.021$ ومنه نرفض فرضية العدم أي أن ميل الانحدار معنوي.ويمكن استنتاج المعنوية من خلال القيمة الاحتمالية حيث:

- بالنسبة للمعلمة α فنلاحظ أن الاحتمال الحرج لهذه المعلمة تساوى قيمته (0.0148) وهو اكبر من 0.05 إذن فهي غير معنوية؛
- بالنسبة للمعلمة βفنلاحظ أن الاحتمال الحرج لهذه المعلمة تساوى قيمته (0.000) وهو اقل من 0.05 إذن فهي معنوية.

الشكل رقم 2-4: يبين توزيع بواقي التقدير

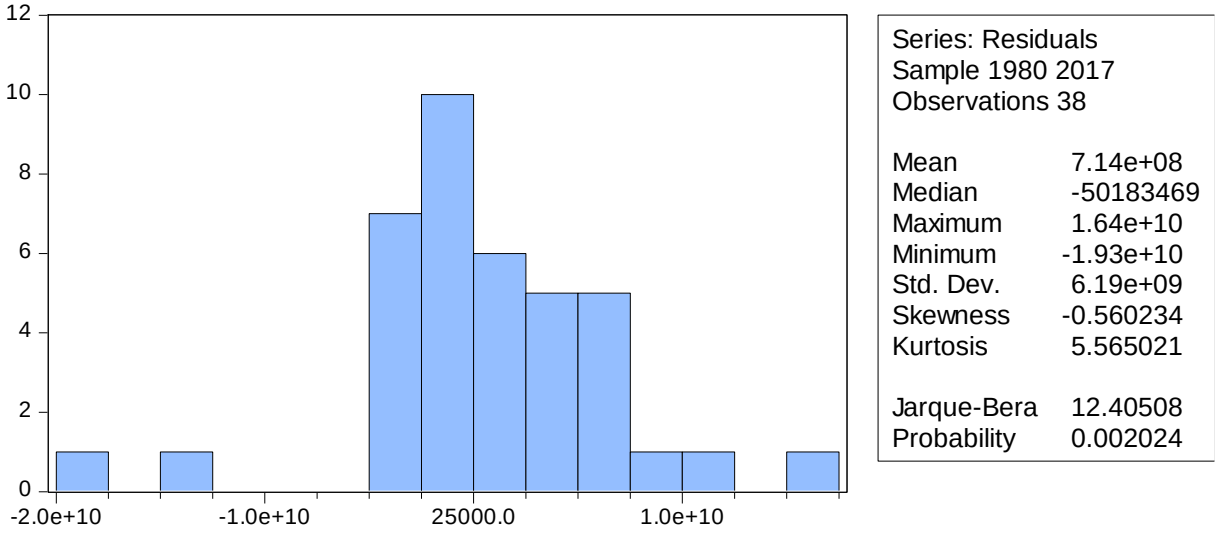

المصدر : مخرجات Eviews7

نلاحظ من نتائج الشكل (4-2) أن قيمة prob=0.02>0.05 ومنه فأننا نرفض فرضية العدم التي تنص على ان البواقي لا تتبع توزيع طبيعي.

الجدول رقم (2-10): يبين اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.005875	Prob. F(2,33)	0.3767
Obs*R-squared	1.693164	Prob. Chi-Square(2)	0.4289

المصدر : مخرجات Eviews7

يتبن لنا من خلال ل prob.ch-square=0.4>0.05 وهذا يعني انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم 2–11: يبين اختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.458008	Prob. F(6,31)	0.0463
Obs*R-squared	12.25027	Prob. Chi-Square(6)	0.0566
Scaled explained SS	22.03542	Prob. Chi-Square(6)	0.0012

المصدر : مخرجات Eviews7

تظهر لنا نتيجة من خلال ل$prob=0.0012<0.05$ انه يوجد عدم ثبات التباين

جدول رقم 2–12:مصورة ارتباط الأخطاء

Date: 05/06/19 Time: 17:39
Sample: 1980 2017
Included observations: 38
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.125	0.125	0.6374	
		2	0.073	0.058	0.8624	0.353
		3	0.095	0.080	1.2512	0.535
		4	-0.168	-0.197	2.5129	0.473
		5	0.079	0.120	2.8003	0.592
		6	0.188	0.190	4.4840	0.482
		7	-0.068	-0.107	4.7112	0.581
		8	-0.037	-0.109	4.7816	0.687
		9	-0.260	-0.256	8.3186	0.403
		10	-0.233	-0.092	11.265	0.258
		11	-0.128	-0.115	12.194	0.272
		12	-0.121	-0.092	13.051	0.290
		13	-0.050	-0.054	13.204	0.354
		14	0.049	0.106	13.358	0.421
		15	-0.052	0.049	13.538	0.485
		16	0.029	0.056	13.597	0.556

المصدر:مخرجات Eviews7

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السلسلة البواقي مستقرة ، لكون أن معاملات الارتباط الذاتي تقع جميعا داخل مجال الثقة

المعادلة المقدرة :

$$PIB = 41323376773.9 + 0.023424969697*GOV + [AR(1)=0.932402112942]$$

بإجراء التحويلات اللازمة نجد :

$$PIB = 41323376773.9 + 0.0218414912438355*GOV + 0.932402112942PIB*(-1$$

المطلب الثاني: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

سنحاول مناقشة إجابات عينة الدراسة المتوصل إليها في المطلب السابق على أساس اختبارات الدراسة .

الفرع لأول:اختبار الفرضيات

من أجل فحص أثر كل متغير من متغيرات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي سيتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لتقدير النموذج و إثبات أن العلاقة الخطي و خالية من مشاكل الذاتي فسيتم إستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة لكل متغير من متغيرات الدراسة لحل المشاكل القياسية فكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي :

جدول رقم2-13:اختبارات قياسية لمتغير المستقل

المتغير المستقل	Prob(white)	Prob(LM)	R^2	Durbin Watson
الإنفاق الحكومي	0.012	0.42	0.97	1.70

المصدر : من إعداد الطالبة و مخرجات Eviews7

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن prob whiteلمتغير المستقل 0.012وهي أقل من 0.05،معناه لأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبتالي يمكن تقدير النموذج .

الفرضية الرئسية :من خلال الجدول (13-2) يبن لنا قيمة القدرة التفسيرية التي تقدر ب0.97%من تغيرات الإنفاق الحكومي و 3%يفسيرها تغيرات أخرى ، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي يتأثر بمستوى نفقات الحكومية في الجزائر .

الفرضية الفرعية الأولي :لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء :ولتحقق من صحة هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبارwhite موضح في الجدول(11-2) الذي يبين وجود علاقة طردية بين النمو الممثل بالناتج الداخلي الخام ،حيث prob whiteأقل من 0.05. ومنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء. وبناءا على ذلك تم قبول الفرضية H_0 ورفض H_1(لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء).

الفرضية الفرعية الثانية :يوجد اسقرارية لسلسلة البواقي :ولتحقق من صحة هذه الفرضية فقد تم استخدام مصورة الارتباط الأخطاء الموجدة في الجدول(12-2) ،تبن ان معاملات داخل مجال الثقة .من هذا المنطلق يؤكد لنا أنه يوجد استقرارية لسلسلة البواقي .

الفرضية الثالثة :يمكن القول أن النموذج قابل لتنبؤ الفترة الطويلة :بعد إجراء جميع الاختبارات وفحص النموذج تبين أن لايوجد مشاكل قياسية وبالتالي يمكن التنبؤ في الفترة الطويلة .(ننفي صحة الفرضية).

الفرع الثاني:مناقشة النتائج:

أولا :مناقشة النتائج المتعلقة بالمتغيرين الدراسة

توصلنا من خلال دراستنا إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي GOVو الناتج المحلي الإجمالي PIBوهذا ما يتوافق مع ما جاءت به النظرية كنزية .
عند تقدير هذه العلاقة بطريقة المربعات الصغرى شبه معممة توصلنا إلى أنه عند تغير في الإنفاق الحكومي في الجزائر بوحدة وحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام ب0.0234دينار و الذي يتأثر في نفس الوقت بحجم الناتج المحلي المؤخر بفترة بوحدة وحدة فإن الناتج المحلي سيزيد ب0.932دينار، وإذا انعدم كل من الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي المؤخر بفترة فإن متوسط الناتج المحلي في الفترة الدراسة يقدر ب41323376773.9دينار ومنه النموذج المقترح مقبول من ناحية الاقتصادية لأنه يوافق ما تتضمنه النظرية الاقتصادية.

ثانيا:مناقشة النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

أظهر النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء لمتغيرين تعود هذه النتيجة إلى أن الإنفاق الحكومي له علاقة طردية مع النمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام .

ثالثا:أظهر النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية :يمكن القول أن النموذج قابل لتنبؤ في الفترة طويلة وهذا يرجع إلى تقلبات الاقتصادية التي تحدث لبلد من فترة إلى اخرى .

خلاصة الفصل

لقد حولنا من خلال هذا الفصل قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بدراسة حالة الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة 1980-2017 ، بحيث قمنا في المبحث الأول بدراسة الأدوات و الطريقة المعتمدة لمتغيرين الاقتصاديين و في المبحث الثاني قمنا بعرض النتائج ومناقشتها ،ولقد توصلنا إلى الاستنتاجات التالية :

- بعد دراسة النموذج يوجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي .
- يتأثر النمو الاقتصادي بمستوى نفقات الحكومية في الجزائر.
- يوجود علاقة سببية مستقرة موجبة وباتجاه واحد بين النمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام و النفقات الحكومية .
- وجود علاقة طبيعية حدية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي .

الـخاتـمة

يتضح من خلال الدراسة النظرية أهمية الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى تحديد نسبة التغير في النمو الاقتصادي،ولعل أبرز هذه التغيرات يتم على مستوي الناتج المحلي الإجمالي،يؤثر النمو الاقتصادي في قطاع التسيير والاستثمار والاستهلاك.

فقد حولنا من خلال تناول موضوع أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي الإجابة عن الإشكالية:**ما أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي؟**

فقد تطرقنا في هذا الجزء النظري لبعض الدراسات السابقة لاحظنا اختلاف معالجة الموضوع من خلال تعدد متغيرات الدراسة بالإضافة إلى الاختلافات في النتائج التي تم التوصل إليها،أما الجزء التطبيقي فتم فيه الاستعانة بالانحدار الخطي البسط كأداة لتحليل البيانات الذي تم حصول عليها من بنك الدولي المتمثلة في مجموعة من إحصائيات على مستوي دولة الجزائر، كما تم استعانة ببرنامج Eviews7من أجل المساعدة في التحليل الإحصائي.

نتائج الدراسة:

من أجل التأكد من صحة الفرضيات تم إجراء الدراسة القياسية على عينة متكونة من 38مشاهدة في الجزائر، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

1. العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛
2. يوجد علاقة سببية مستقرة موجبة باتجاه واحد بين النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي ؛
3. يتأثر النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي خام بمستوي نفقات الحكومية في الجزائر .

مقترحات الدراسة:

يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

1. ضرورة إعطاء الأهمية الكافية لدراسات القياسية بما يخص الإنفاق الحكومي الذي من شأنه أن يكون أرضية خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية.
2. العمل على تطور القطاعات خارج المحروقات كالتسيير والزراعة لتساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
3. الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع.

آفاق الدراسة:

على اعتبار أن موضوع أثر الإنفاق على النمو موضوع واسع يتطلب المزيد من التركيز والدراسة لذا الاشارة مايلي:

1. العولمة وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. تركيز دراسات القادمة على القطاعات آخر في الإنفاق الحكومي.
3. العوامل المفسرة لنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب :

1-الوادي محمود حسين ،زكاري أحمد غرام ،2007، مبادئ المالية العامة، عمان ،دار المسيرة لنشر.

2- بجلاطو جيلالي،2007، الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل المحلولة، دار الخلدونية، الجزائر.

3- بخيت حسين وحسر فتح الله ، 2007،الاقتصاد القياسي ،دار الباروزي ، العلمية للنشر و التوزيع .

4- مدحت مصطفي، سمير عبد الظاهر أحمد ،1993، النماذج الرياضية لتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،مصر.

5- ميشلتو داري، ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود ،2006، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر،الرياض.

6- عبدالناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة،مصر.

7- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع الاشارة إلى البلدان النامية، دارالحفاظ، الأردن .

8- شيخي محمد،2012 ،طرق الاقتصادي القياسي ، محاضرات و تطبيقات ، طبعة الأولى ، دار الحماد للنشر و التوزيع ،الأردن .

II. المجالات العلمية و المقالات :

1. بورحلي خالد و بوروشية كريم ، علاوي محمد لحسن ،2016،أثر توضح في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي رقم 02 مجلة Maghreb Rerew ، الجزائر.

2. المزوعي على سيف ،2010،أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ،دراسة تطبيقية على دولة الإمارات المتحدة خلال الفترة 1990-2009، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28، العدد1.

3. الحقباني مفرج ،2004، اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي ، مجلة دراسات العلوم الادارية ، المجلد 01،المملكة العربية السعودية .

4. باسويد سالم عبد الله محمد ، 2003، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، جامعة الاندلس ، اليمن ،مجلة الاندلس ، العدد 2410،المجلد 18.

III. الاطروحات و المذكرات :

1. أ متاوصياف محمد ، 2011، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

2. بوشعيرة هاجر ،2015، علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي، دراسة تحليلة حالة الجزائر مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي.

3. بن عناية جلول ،2005، أثر الإنفاق العمومية على النمو الاقتصادي خلال 1970-2002، ماجيستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط،الجزائر.

4. دروسي مسعود ،2005،السياسة المالية ودورها في تحقق التوازن الاقتصادي 1990-2014،مذكرة دكتورا دولية في العلوم التطبيقي ، جامعة الجزائر.

5. حمدان خفاجة أمل ، 2013،أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، ماجستير اقتصاديات التنمية ، جامعة الاسلامية ، غزة .

6. عدة أسماء ،2016،أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة تخرج ماجستير ، جامعة وهران ، الجزائر .

IV. موقع الانترنيت :

1. http://data.albankaldawli.org/country/algeria
2. http://www.iasj.net

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Ibrahem MOHAMED , AL bataineh .the impact of government expenditure on economic growth in Jordon ,interdisciplinary Bayt university , Jordon ,2012.
2. ZEHNATI NADIA and BOUBACHE TAHAR, L'impact des dépenses publiques sur la croissance économique en Algérie 1980-2013Maîtrise en économie appliquée et en ingénierie financière, Université de Bejaia, 2016,
3. Maroc, L'impact des dépenses publiques sur la croissance économique, 2016,Elalaoui Jawad

الـمـلاحـق

الملحق الأول :

نتائج تقدير النموذج المعدل بسيرورة أخطاء تتبع MA(1)

Dependent Variable: PIB
Method: ARMA Generalized Least Squares (Gauss-Newton)
Date: 05/06/19 Time: 17:35
Sample: 1980 2017
Included observations: 38
Convergence achieved after 15 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.60E+10	3.71E+09	9.726295	0.0000
GOV	0.031743	0.002285	13.88881	0.0000
MA(1)	0.806114	0.118029	6.829790	0.0000

R-squared	0.949454	Mean dependent var	6.89E+10
Adjusted R-squared	0.946566	S.D. dependent var	4.25E+10
S.E. of regression	9.83E+09	Akaike info criterion	48.95767
Sum squared resid	3.38E+21	Schwarz criterion	49.08696
Log likelihood	-927.1958	Hannan-Quinn criter.	49.00367
F-statistic	328.7198	Durbin-Watson stat	0.881025
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted MA Roots	-.81

ملحق الثاني:

نتائج تقدير النموذج المعدل بسيرورة أخطاء تتبع AR(2)

Dependent Variable: PIB
Method: ARMA Generalized Least Squares (Gauss-Newton)
Date: 05/06/19 Time: 17:36
Sample: 1980 2017
Included observations: 38
Convergence achieved after 4 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.25E+10	1.35E+10	3.141221	0.0034
GOV	0.021855	0.005587	3.911999	0.0004
AR(2)	0.908894	0.114328	7.949915	0.0000

R-squared	0.952636	Mean dependent var	6.89E+10
Adjusted R-squared	0.949930	S.D. dependent var	4.25E+10
S.E. of regression	9.51E+09	Akaike info criterion	48.95710
Sum squared resid	3.17E+21	Schwarz criterion	49.08639
Log likelihood	-927.1850	Hannan-Quinn criter.	49.00310
F-statistic	351.9792	Durbin-Watson stat	0.781109
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.95	-.95

ملحق الثالث:

نتائج تقدير النموذج المعدل بسيرورة أخطاء تتبع AR(3)

Dependent Variable: PIB
Method: ARMA Generalized Least Squares (Gauss-Newton)
Date: 05/06/19 Time: 17:37
Sample: 1980 2017
Included observations: 38
Convergence achieved after 12 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.21E+10	1.06E+10	3.967743	0.0003
GOV	0.022850	0.005838	3.913813	0.0004
AR(3)	0.822257	0.178682	4.601780	0.0001

R-squared	0.925066	Mean dependent var	6.89E+10
Adjusted R-squared	0.920784	S.D. dependent var	4.25E+10
S.E. of regression	1.20E+10	Akaike info criterion	49.41279
Sum squared resid	5.01E+21	Schwarz criterion	49.54208
Log likelihood	-935.8431	Hannan-Quinn criter.	49.45879
F-statistic	216.0375	Durbin-Watson stat	0.417822
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.94	-.47-.81i	-.47+.81i

الفهرس

الإهداء	III
شكر و عرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	أ – ث
الفصل الأول : المدخل مفاهمي للإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي	1
المبحث الأول : ماهية الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي	2
المطلب الأول : ماهية الإنفاق الحكومي	2
المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي	4
الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي	4
الفرع الثاني : طرق القياس النمو الاقتصادي	5
الفرع الثالث : أهم النظريات و نماذج النمو الاقتصادي	6
المطلب الثالث :علاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي	9
الفرع الأول : العلاقة الايجابية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي	9
الفرع الثاني : العلاقة السلبية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي	10
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	11
المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بالنفقات العمومية و النمو الاقتصادي	11
الفرع الأول : الدراسات بالغة العربية	11
الفرع الثاني : الدراسات السابقة بالغات الأجنبية	14
المطلب الثاني :مناقشة الدراسات السابقة	15
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقي لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر	20

المبحث الأول : النظرية و الأدوات الدراسة	21
المطلب الأول : الطريقة المعتمدة في الدراسة	21
الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة	21
الفرع الثاني : تحديد متغيرات الدراسة	21
المطلب الثاني : أدوات الدراسة	25
الفرع الأول :الأدوات الإحصائية	25
الفرع الثاني : أدوات المستخدمة في استخراج النتائج	25
المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج	26
المطلب الأول : نتائج الدراسة الإحصائية و القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	26
الفرع الأول : نتائج الدراسة الاحصائية و القياسية لأثر الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي	26
الفرع الثاني :اختبارات الاحصائية لقبول النموذج	27
المطلب الثاني : مناقشة النتائج واختبار الفرضيات	31
الفرع الأول اختبار الفرضيات	31
الفرع الثاني : مناقشة النتائج	32
الخاتمة	38
المراجع	41
أولا: المراجع باللغة العربية	42
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية	43
الملاحق	44
الفهرس	48